

تاريخ التعليم الجامعي في قطر (١٩٧٣-١٩٩٥) الظروف التاريخية حول إنشاء جامعة قطر (*)

باحثة دكتوراه/ كاملة خالد محمد المسند

كلية العلوم والآداب الإنسانية

جامعة قطر

تحت إشراف

أ.د أحمد زكريا الشلق

كلية الآداب- جامعة عين شمس

الملخص:

يتناول هذا المقال تاريخ التعليم الجامعي في قطر خلال فترة حكم الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني (١٩٧٢-١٩٩٥) التي شهدت اهتماما كبيرا بالنهوض بالتعليم العالي في قطر وخاصة مع ادراك الدولة لحاجتها الى اعداد كوادر وطنية تعتمد عليها في اعادة تحديث الدولة القطرية واحداث نقله نوعيه في البنية المؤسسية لتعليم العالي في قطر ويركز المقال على فهم الادوات التي سعد الدولة الى تفعيلها من اجل تحقيق هذه الخطوه التحديثية.

ويحاول المقال فهم الفلسفة العلميه التي استندت اليها دولة قطر في صياغة التعليم الجامعي لديها اما يخدم توجهات هذه الدولة النفطيه وموقعها في عالمها العربي الكبير وانتهى المقال الى مجموعه من النتائج التي تبين دور المؤسسية الجامعية الحديثه في خدمة المجتمع القطري وكيف استجاب المجتمع القطري لفكرة التواصل المعرفي مع هذه المؤسسة الجديده كما يبين المقال دور الكوادر العربيه والاجنبية التي تمت الاستعانة بها في التدريس وتنشآت جيل جديد ينهض بمهمة التعليم الجامعي ومن بين النتائج الاساسية للبحث اظهر مدى ايمان السلطه القطرية باهمية التعليم العالي في تحقيق التنميه والتحديث بقطر.

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (١) يناير ٢٠٢٢.

History of University Education in Qatar (1973-1995)

This article tackles the history of the university education in Qatar during the era of Sheikh Khalifa bin Hamad Al-Thani (1972-1995) which witnessed a huge interest in higher education especially with the state's awareness of the need to prepare a national staff and employees to modernize the institutional infrastructure of the higher education in Qatar. The article also focusses on understanding the tools which the country utilized to achieve this advanced step. It also sheds light on the scientific philosophy of forming the university education in Qatar to best serve the oil country and its role in the Arab world.

The article reaches a few results that clarify the role of the modern university institutions which serve the Qatari community and how in turn the society responds to the idea of communication with this new institution. The article also clarifies the role of Arab and foreign cadres in the teaching process and in forming a new generation that will support the university education. One of the fundamental results of the research is that the Atari state believes in the important role of higher education in the development and modernization of Qatar.

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة تحليل الظروف التي أدت إلى نشأة التعليم العالي في قطر، من خلال التركيز على " جامعة قطر " باعتبارها المؤسسة المركزية التي تولت إرساء التعليم العالي (الحكومي)، وبناء الكوادر الوطنية الضرورية لعملية البناء والتنمية ومواكبة احتياجات سوق العمل لدولة قطر (في أعقاب الاستقلال)، وذلك على طريق تحقيق عملية الارتقاء بالمجتمع القطري عبر تسليحه بالمعرفة والعلم اللازمين لتدشين أركان الدولة الحديثة.

وتجدر الإشارة الى أن هذه الدراسة قد اعتمدت على منهجية " تاريخ المؤسسات"، وهي منهجية تناقش دور المؤسسة في بناء وخدمة المجتمع، والتجاوب مع احتياجات الدولة للكوادر الوطنية . إن المقاربة المنهجية للتاريخ المؤسسي تتيح كذلك اختبار مدى تفاعل المجتمع (بجميع شرائحه القبلية) مع

مؤسسة الجامعة حديثة النشأة، والتعريف بأهمية دورها في بناء الإنسان القطري الحديث، ورسالة الجامعة الأكاديمية والاجتماعية.

إن الدلالة الأساسية هنا أن التغيرات السياسية التي جاءت في أعقاب مرحلة الاستقلال، قد تواكب معها، وبشكل سريع، إيمان الدولة والمجتمع القطري بضرورة بناء الإنسان القطري من الداخل ، وهذا يطرح سؤالاً إشكالياً حول أهمية مقارنة الاستقلال السياسي بالدور الذي كان منتظراً من مؤسسة الجامعة في تحرير الشخصية القطرية فكريا وعلميا ، وتوعية شبابها بدورهم الوطني في المساهمة في بناء دولة قطر الحديثة.

على أننا سوف نفتح المجال لسردية بناء وتدشين مؤسسة الجامعة، وتتبع مسار تطورها التنظيمي بشكل أساسي ؛ لما لذلك من أهمية في توضيح الظرفية التاريخية لإنشاء جامعة قطر كمؤسسة علمية أكاديمية ،وكيفية إرساء قواعد منشآتها التعليمية واحتياجاتها التنظيمية والبشرية من الكوادر والعلماء والخبراء ، ودلالة تبنى الجامعة لأهداف سامية، يأتي في مقدمتها العمل على إنتاج خريجٍ منافسٍ ذو خلفية تخصصية ومعرفية واسعة، يتمتع بمهارات شخصية قيادية ذات تفكير إبداعي.

كان الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر، قد اعلن في 22 فبراير ١٩٧٣ ، ميلاد التعليم الجامعي بقطر في خطابه التاريخي الشهير الذي توجه به إلى الشعب القطري ، وعبر فيه أن هذه الجامعة ستكون في خدمة أبناء منطقة الخليج على وجه العموم. وأكد الأمير في مناسبة أخرى أن التعليم الجامعي هو أحد المقومات الأساسية للدولة العصرية، إن لم يكن المقوم الأول. وكان الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني وزير التربية والتعليم ورعاية الشباب هو أول من تولى القيادة العليا للتعليم الجامعي، وبفضل إيمانه ورعايته استطاع التعليم الجامعي القطري أن يتقدم بخطوات ثابتة إلى الأمام.

وهكذا جاء التعليم الجامعي في قطر تعبيراً عما يتطلع إليه قادة البلاد وعلى رأسهم أمير البلاد في بناء الدولة العصرية وفي تربية المواطن القطري

ليقوم بدوره القيادي في تحمل المسؤولية القومية نحو وطنه وتشكيل مستقبله. فإذا كان التعليم الجامعي من أهم مقومات الدولة العصرية، فإن مهامه الأساسية يتعين أن تتجه إلى تنشيط التفاعل الاجتماعي وتوجيهه بما يؤدي إلى تطور البنية الاجتماعية المناسبة للمجتمع العصري، إضافة إلى تخريج القوى البشرية التي يعتمد عليها في تحقيق الأهداف الديناميكية المتطورة للمجتمع وحمل آماله قدماً بصورة مطردة، وعلاوة على ذلك تم الحرص على تحقيق التوازن بين البنية الاجتماعية المتحركة إلى الأمام في مجالات التخصص المختلفة وبين باقي القوى البشرية العاملة في المجتمع^(١).

أولاً: كلية التربية:

بعد إعلان الحاكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد عن إنشاء كليتين للتربية في قطر إحداهما للبنين والأخرى للبنات، بدأت الدراسة في كليتي التربية للمعلمين والمعلمات عام ١٩٧٣ بالفعل، وقد تطورت الكليتان تطوراً ملحوظاً خلال سنواتهما الأولى من حيث أقسامهما وبرامجهما الدراسية، وأعداد الطلاب والطالبات والهيئة التدريسية، والإمكانات التعليمية، وقد بلغت أقسامهما في ذلك الوقت واحداً وعشرين قسماً في مختلف التخصصات، واشتملت -بالإضافة إلى أقسامها التربوية- أقساماً للعلوم، والدراسات الإنسانية والإسلامية، حيث قامت بعد ذلك على أساس هذه الأقسام إلى جانب كلية التربية، كليات العلوم، والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، والشريعة والدراسات الإسلامية، وهكذا فإن كلية التربية كانت الكلية الجامعية الأولى في البلاد، وهي الكلية الأم لجامعة قطر.

ولم تقتصر أهداف كلية التربية في مرحلة الإنشاء على إعداد المعلم وتدريبه وتحسين العملية التعليمية وتطويرها، وإنما اتسعت وتجاوبت مع احتياجات المجتمع القطري في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة والنهضة الحديثة في البلاد^(٢).

وتهدف كلية التربية إلى إعداد المعلمين علمياً ومهنياً للعمل في مراحل

التعليم العام في مختلف التخصصات، والتأهيل التربوي والتدريب المستمر لمختلف العاملين في مهنة التعليم لتحسين كفاءاتهم الوظيفية وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات المعنية الأخرى. كذلك وضع بين أهدافها الإسهام في تطوير النظام التعليمي وتحسين العملية التعليمية في جوانبها المختلفة من أهداف ومناهج وكتب دراسية ومواد تعليمية وطرق واساليب للتدريس والتقييم واستخدام التقنيات التربوية الحديثة. هذا علاوة على إجراء البحوث والدراسات التربوية التي تسهم نتائجها في تحسين العمل التعليمي وتعزيز دور التربية والتعليم في تنمية المجتمع وذلك بالتعاون مع مراكز البحوث بالجامعة وخارجها، إلى جانب تحسين طرق التعليم الجامعي وأساليبه من خلال الدورات التي يتم تنظيمها لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ومن خلال الخدمات التي تقدمها الكلية في مجال التقنيات التعليمية. ومن بين أهدافها كذلك الإسهام في تنمية الحياة الثقافية والفكرية في المجتمع من خلال ما تقدمه الكلية من ندوات ونشاطات مختلفة، وتقديم المشورة والخدمات الفنية التربوية للهيئات والمؤسسات على مختلف المستويات المحلية والاقليمية والعربية^(٣).

ولم تقتصر أهداف كلية التربية في مرحلة الإنشاء الأولى على إعداد المعلم وتدريبه وتحسين العملية التعليمية وتطويرها، وإنما اتسعت وتجاوبت مع احتياجات المجتمع القطري في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تطلبتها أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة والنهضة الحديثة في البلاد^(٤). وقد اتخذت الخطوات الايجابية الفعلية بإنشاء الكليتين في أكتوبر ١٩٧٣، وفي غضون ثلاث سنوات من إنشائهما استكملت قطر نظاماً جامعياً على أحدث طراز يضم عشرين قسماً من الأقسام الجامعية وهي:

أولاً: قطاع الأقسام التربوية والنفسية مثل: قسم أصول التربية، وقسم المناهج وطرق التدريس، وقسم التخطيط التربوي، وقسم تكنولوجيا التعليم، وقسم علم النفس التعليمي، وقسم الصحة النفسية.

ثانياً: قطاع أقسام الدراسات الإنسانية، ويشمل: قسم العلوم الإسلامية، وقسم

اللغة العربية، وقسم اللغة الإنجليزية، وقسم التاريخ، وقسم الجغرافيا، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وقسم الفلسفة.

ثالثاً: قطاع الأقسام العلمية، ويشمل: قسم الرياضيات، وقسم الفيزياء، وقسم الكيمياء، وقسم الجيولوجيا، وقسم النبات، وقسم الحيوان.

رابعاً: قطاع الاقتصاد المنزلي.

وهذه الأقسام ذات كيان قوي متنوع التخصصات وتطرح للدراسة على المستويات المختلفة مقررات أساسية واختيارية. ويقوم بالتدريس والبحث العلمي في هذه الأقسام عدد من أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه، وهذا يعني أنه قد توفر للنظام الجامعي القطري هيئة تدريس أعضاؤها على درجة عالية من الكفاءة ويحملون أرقى الدرجات العلمية كما أنهم على خبرة ودراية طويلة بالعمل الجامعي في الدول العربية والأوربية والأمريكية^(٥).

وعندما صدر قانون إنشاء جامعة قطر في عام ١٩٧٧ أعيد تنظيم أقسام كلية التربية، ونشأ عنها أربع كليات، وهي ١-كلية التربية، ٢-كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ٣-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ٤-كلية العلوم وهكذا فإن كلية التربية كانت الكلية الجامعية الأولى في البلاد، والكلية الأم لجامعة قطر^(٦). وبهذا دخلت قطر مرحلة جديدة في نهضتها التعليمية الحديثة تستهدف إرساء قواعد التعليم الجامعي والعالي بالبلاد.

وقد شغل التعليم الجامعي في بداية إنشاء كليتي التربية مبنيين رئيسيين أحدهما للبنين والآخر مستقل عنه خاص بالبنات، وكان هذا الوضع مؤقتاً لحين الانتهاء من المبنى الكامل للجامعة الذي قام بالتخطيط له خبراء في تخطيط الأبنية الجامعية، وقد استعانت دولة قطر بأحد خبراء اليونسكو للمعاونة في التخطيط للمبنى الجديد للجامعة وتم التصميم الهندسي خلال العام الدراسي ٧٥/١٩٧٦، وقد رصدت دولة قطر مبلغ ٧٥٠ مليون ريال قطري لينفق منها خلال السنوات الخمس التالية في إعداد وتجهيز المبنى الجديد للجامعة^(٧).

وكان المبنى الجديد للجامعة مجهزاً لضم كليات أخرى بجانب كلية التربية، والكليات الثلاث المشار إليها، فضم كلية للهندسة وكلية للإدارة والاقتصاد (١٩٨٦)، كما ضم المبنى جناحاً للإدارة وآخر للمكتبة ومسجداً ومبنى للأنشطة (١٩٨١)، وقد بدأ بالفعل العمل في وضع أساس المبنى الجديد. . كخطوة أولى نحو إنشاء جامعة حديثة قطرية تخدم أبناء الشعب في دولة قطر ودول الخليج العربي.

اما عن دور كلية التربية في إعداد وتدريب المعلمين فنلاحظ أن التعاقد مع المدرسين من البلدان العربية، كان مستمراً منذ بداية النظام التعليمي في قطر ٥٦ / ١٩٥٧، ولكن بعد إنشاء كليتي التربية، وتخرج الدفعة الأولى منها في عام ٧٧ / ١٩٧٨ و اتجهوا الي التدريس في نفس العام في مختلف المراحل التعليمية. ومع هذا اتضح أنه لا يمكن سد حاجة التعليم من الخريجين القطريين، نظراً لتسرب أعداد كبيرة منهم إلى مهن ووظائف أخرى، وإزاء هذا انتهجت الوزارة الخطة التالية لإعداد المعلمين بالتعاون مع كلية التربية بجامعة قطر:

أولاً : برنامج إعداد معلمي المرحلة الابتدائية:

تقدم الكلية برنامجاً دراسياً خاصاً بإعداد معلمي المدارس الابتدائية وتأهيلهم تربوياً وعلمياً، وقد جاء هذا البرنامج ثمره للتعاون والتنسيق بين كلية التربية ووزارة التربية والتعليم بقصد الإسهام في تطوير التعليم في المرحلة الابتدائية، ويتشعب البرنامج إلى فرعين: أولهما الفرع الخاص بإعداد معلمي ومعلمات الفصل، بينما يهتم الفرع الثاني بإعداد معلمي التخصص المختلفة^(٨).

ثانياً: برامج التدريب لمعلمي المرحلة الابتدائية:

وضعت وزارة التربية والتعليم بدولة قطر نظاماً خاصاً لإعداد المعلم في المرحلة الابتدائية، لتنفيذ برامج تدريبية سنوية موجهة الابتدائية بهدف الاهتمام بتدريب المعلمين والمعلمات في المرحلة الابتدائية، وتنمية مهاراتهم، وإكسابهم الخبرات والقدرات على التدريس، وعقد دورات تدريبية لتدريس المناهج المطورة، وتدريب المدرسين حديثي التخرج^(٩).

ثالثاً: برامج إعداد معلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية:

تنص لوائح وزارة التربية والتعليم بدولة قطر أن الحد الأدنى المطلوب للعمل في التعليم الإعدادي والثانوي هو الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس من كليات التربية أو الدبلوم العامة في التربية لخريجي الكليات الأخرى، وتستهدف برامج الكلية إعداد معلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية في كافة التخصصات الأدبية والعلمية بالإضافة إلى الاقتصاد المنزلي والتربية الفنية والتربية الرياضية. ويقوم قسم تدريب المعلمين بوزارة التربية والتعليم بتولي جميع شؤون تنظيم الدورات التدريبية بجميع أنواعها^(١٠).

قانون إنشاء جامعة قطر :

صدر في الثامن من يونيو ١٩٧٧ القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ بإنشاء جامعة قطر. وتعديلاته بالقوانين أرقام ١٠ لسنة ١٩٨١، و٦ لسنة ١٩٨٦، و٢٠ لسنة ١٩٨٧، و٣٨ لسنة ١٩٨٨، و٥ لسنة ١٩٩٠، وفيما يلي مواد الباب الأول من هذا القانون والذي يتناول إنشاء الجامعة وإدارتها وكلياتها^(١١):

وقد نص القانون في مادته الأولى على أن تنشأ في قطر جامعة تسمى "جامعة قطر". ويكون الأمير الرئيس الأعلى لها، ومدينة الدوحة مقرها. فهذه المادة تنص على أن أمير البلاد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني هو الرئيس الأعلى للجامعة، وهو الذي يصدر القوانين الخاصة بإنشاء الجامعة ومراكز البحوث فيها، ويرعى الجامعة ونموها وتطويرها، ويدعو مجلسها للانعقاد برئاسته كلما اقتضت ذلك ضرورات تحقيق المصلحة العليا للتعليم الجامعي في قطر، وينظر الرئيس الأعلى في التقارير والتوصيات والاقتراحات للنهوض بالتعليم الجامعي التي يرفعها إليه مدير الجامعة.

كما نصت المادة 2 على أن جامعة قطر هيئة عامة ذات طابع علمي وثقافي، ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، وهي جامعة عربية إسلامية، ومنازة للفكر الإنساني. وتختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي

والعمل على إعداد المتخصصين والفنيين والخبراء، وتشجيع الآداب، وتقديم العلوم والفنون، وتطوير المجتمع، مع الحفاظ على عناصره العربية الأصيلة، وتراثه الحضاري الإسلامي العريق، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العربية والأجنبية والدولية. وجاءت المادة ٣ لتتنص على أن اللغة العربية هي لغة التعليم، إلا إذا استدعت طبيعة بعض المقررات تدريسها بلغة أخرى، وفقاً لما يقرره مجلس الجامعة.

ونصت المادة ٥ على أن الجامعة تتكون من عدد من الكليات والمعاهد ومراكز البحث، التي تنشأ بقرار من الأمير، بناء على اقتراح مجلس الجامعة. ويجوز إنشاء فروع للجامعة في قطر وخارجها بقرار من الأمير، بناء على اقتراح مجلس الجامعة (المادة ٤). ويتولى إدارة الجامعة: كلاً من مجلس الجامعة / مدير الجامعة. ويتولى إدارة كل كلية أو معهد مجلس الكلية أو المعهد، وعميد الكلية أو المعهد. أما عن مجلس الجامعة فيشكل برئاسة مدير الجامعة، وعضوية كل من: نائب مدير الجامعة للشؤون الأكاديمية، نائب مدير الجامعة للبحوث وخدمة المجتمع، نائب مدير الجامعة لشؤون الإدارة، عمداء الكليات، عميدي شؤون الطلاب، والدراسات العليا، وأحد مديري مراكز البحوث في الجامعة، يختاره مدير الجامعة، وأحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، يختاره مدير الجامعة كما يضم أربعة أعضاء قطريين، من كبار موظفي الدولة والشخصيات العامة، يكون أحدهم ممثلاً لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي يرشحه وزيرها، والثاني ممثلاً لمجلس التخطيط يرشحه رئيسه، والثالث ممثلاً لوزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان، ويتم تعيين الأعضاء الأربعة بقرار من الأمير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد^(١٢). (المادة ٦)

ويختص مجلس الجامعة النظر بوجه عام في المسائل المتعلقة بتنظيم التعليم الجامعي لربطه بالبحث العلمي بما يفي بحاجات البلاد ومطالب نهضتها، وعلى الأخص: وضع السياسة العامة للتعليم الجامعي. ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها، وتعتمد من الأمير، والتخطيط للتعليم الجامعي وتنسيقه وتنظيمه

ومتابعته، وفقاً للسياسة العامة المقررة لهذا التعليم في الشئون المتعلقة بالدراسة والطلاب والامتحانات والدرجات العلمية. واقتراح اللوائح التنفيذية والتنظيمية، الفنية والمالية والإدارية. ولا تكون هذه اللوائح نافذة إلا بعد إقرارها من مجلس الوزراء واعتمادها من الأمير، وأي اختصاصات أخرى يخولها أو اللوائح التنظيمية والتنفيذية الجامعية (المادة ٧). ويجتمع مجلس الجامعة بناء على دعوة رئيسه مرة كل شهرين على الأقل. ويدعو الأمير المجلس للانعقاد برئاسته كلما اقتضت ذلك ضرورات تحقيق المصلحة العليا للتعليم الجامعي (المادة ٨). ويعين مدير الجامعة بقرار أميري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويشترط فيه أن يكون أستاذاً جامعياً من ذوي الخبرة الطويلة والمكانة العلمية الرفيعة (المادة ٩).

أما عن وظيفة مدير الجامعة فتتلخص في تولى الإشراف على الجامعة، وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية. ويمثلها أمام الهيئات الأخرى. ويصدر مدير الجامعة القرارات الإدارية والتنظيمية التي يقتضيها توزيع الاختصاصات وحسن سير العمل في الجامعة. وهو مسئول أمام الأمير عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وأداء مهام منصبه. ويقدم إلى الأمير في نهاية كل سنة جامعية، بعد العرض على مجلس الجامعة، تقريراً عن شئون التعليم والبحوث العلمية وسائر نواحي النشاط الأخرى في الجامعة، مشفوعاً بتوصياته واقتراحاته للنهوض بالتعليم الجامعي (المادة ١٠).

ويكون لمدير الجامعة ثلاث نواب يعاونونه في إدارة شئونها، يكون أولهم للشئون الأكاديمية والثاني للبحوث وخدمة المجتمع، والثالث لشئون الإدارة. ويقوم أقدم النواب بأعمال المدير عند غيابه. ويشترط فيمن يعين في منصب نائب مدير الجامعة أن يكون أستاذاً جامعياً. فإذا كان قطري الجنسية، جاز أن يكون أستاذاً مساعداً. ويكون تعيين نائب مدير الجامعة بقرار أميري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. وتحدد اختصاصات كل من نواب مدير الجامعة بقرار من مجلس الجامعة، بناء على اقتراح المدير (المادة ١١) ^(١٣) بينما تنص المادة ١٢ على يتولى نائب مدير الجامعة لشئون الإدارة، بالإضافة إلى أعماله، أمانة مجلس الجامعة.

وفي عام ١٩٨٨ أضيفت المادة ١٢ مكرر ، والتي بمقتضاها تقرر أن يكون لشئون الطلاب بالجامعة عميد، يعين بقرار أميري بناء على اقتراح مجلس الجامعة. ويشترط فيه أن يكون من أعضاء هيئة التدريس القطريين. ويعاون عميد شئون الطلاب في إدارة العمادة وكيل، يحل محل العميد عند غيابه، ويكون تعيينه بقرار أميري. ويشترط فيه أن يكون من أعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءة، كما نصت المادة ١٢ مكرر (أ) على تحدد اختصاصات كل من الأمين العام وعميد شئون الطلاب بقرار من مجلس الجامعة، بناء على اقتراح المدير (مادة ١٢ مكرر: أضيفت بمرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨،^(١٤). كذلك نصت المادة ١٢ مكرر (ب) على يكون للدراسات العليا بالجامعة عميد، يعين بقرار أميري بناء على اقتراح مجلس الجامعة، ويشترط فيه أن يكون من أعضاء هيئة التدريس القطريين بدرجة أستاذ مساعد على الأقل. وتحدد اختصاصات عميد الدراسات العليا، بقرار من مجلس الجامعة، بناء على اقتراح مدير الجامعة، ويعاون عميد الدراسات العليا في إدارة شؤون العمادة وكيل يحل محل العميد عند غيابه، ويكون تعيينه بقرار أميري، ويشترط فيه أن يكون من أعضاء هيئة التدريس (المادة ١٢ مكرر (ب)).

وتضمن القانون (أ) أن يكون لكل كلية مجلس يرأسه العميد، ويشترك في عضويته وكيل الكلية ورؤساء الأقسام وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الكلية من هيئة التدريس أو من الخارج، ويعينون بقرار أميري بناء على اقتراح مجلس الجامعة. ويختص مجلس الكلية بالنظر في المسائل التي تحدها اللائحة التنفيذية، وعلى الأخص المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والمتابعة (المادتان ١٣، ١٤).

وفي عام ١٩٨١ صار العميد يعين بقرار أميري بناء على اقتراح مجلس الجامعة. ويشترط فيه أن يكون أستاذاً جامعياً. فإذا كان قطرياً، جاز أن يكون أستاذاً مساعداً، ويختار العميد من بين ثلاثة يرشحهم مجلس الكلية، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد^(١٥). كما نص القانون على أن يعين للكلية وكيل يعاون العميد في إدارة شئونها ويحل محله عند غيابه. ويشترط فيه أن يكون أستاذاً

جامعياً. فإذا كان قطرياً، جاز أن يكون أستاذاً مساعداً أو مدرساً ممن شغلوا هذه الوظيفة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بشرط أن يكون له إنتاج علمي منشور لا يقل عن بحث واحد^(١٦). (المادتان ١٥، ١٦) ويكون تعيينه بناء على ترشيح مجلس الكلية ويصدر قرار أميري بتعيينه بناء على اقتراح مجلس الجامعة لمدة أربع سنوات.

وبطبيعة الحال نص القانون على أن تصدر لكل كلية أو معهد، لائحة داخلية بقرار من مدير الجامعة، بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد، وموافقة مجلس الجامعة. وتتولى هذه اللائحة بيان الإطار الخاص للكلية أو المعهد وما يخص مختلف شئونها الداخلية (المادة ١٧).

أهداف جامعة قطر:

تسعى جامعة قطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يأتي في مقدمتها إتاحة فرص التعليم والتدريب المستمرين بهدف إتقان المنهج العلمي، واكتساب مزيد من الخبرة والمعرفة وتنمية المهارات والكفاءات المهنية. كما تستهدف الجامعة بناء وتنمية الاستقلال الفكري والابداع والمبادأة والتدريب على العمل الجماعي. وتعمل الجامعة على تطوير نفسها والنهوض بمكوناتها، وتنميتها متفاعلة مع التطور المتسارع في التعليم والبحث العلمي والإدارة. علاوة على تشجيعها للتكامل بين التعليم العام والتعليم الجامعي، الأكاديمي منه والتقني، بهدف تلبية حاجات المجتمع. ومن المهام الأساسية أن تتولى الجامعة تشجيع البحوث والدراسات العلمية وتطويرها بما يخدم قضايا المجتمع وطموحته، وبما يواكب التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر، والعمل على رقي الآداب والفنون وتقديم العلوم وتوسيع حدود المعرفة واستشراف المستقبل. وأخيراً وليس آخراً توفير الحضارة العلمية والفكرية للباحثين في مختلف التخصصات حتى يتحقق التقدم العلمي والفكري بما يعود بالخير على الوطن والإنسان وذلك في إطار القيم الإسلامية.

وحرصت الجامعة على تنمية الاهتمام بالثقافة العربية والإسلامية والعناية

بتوظيف التراث الإسلامي في تحقيق نهضة المجتمع وتقدمه. ووضعت نصب أعينها ضرورة الإسهام في تنمية الحياة الثقافية والفكرية في المجتمع باعتبار الجامعة مصدر إشعاع حضاري ومنازة للفكر الإنساني. ولما كانت الجامعة من بين أهدافها توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العربية والإسلامية والأجنبية لخدمة العمل الجامعي وتحقيق أهدافه، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والالتزام بأهدافه والتمسك بالأبعاد السامية للحياة والقيم الانسانية الرفيعة. إضافة إلى المشاركة الفعالة في التخطيط لتلبية احتياجات المجتمع، وتقديم المشورة العلمية والفنية لقطاعات الدولة المختلفة. كذلك تتبوأ عملية تعميق الروابط الخليجية وتأكيد الهوية العربية وتنمية الشخصية الإسلامية، مكانة خاصة، كما حرصت الجامعة على أن تكون من بين أهدافها الأساسية إعداد المتخصصين والخبراء والفنيين اللازمين لتنفيذ خطط التنمية في جوانبها المختلفة والمشاركة في تطوير وسائل الاستفادة من الموارد الطبيعية والاقتصادية للبلاد والحفاظ عليها. وكل ذلك لإيمان الدولة بدور الجامعة في الإسهام في بناء المواطن المؤهل لتحمل مسؤولياته في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات العصر.

الهيكل التنظيمي للجامعة:

تختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، كما يختلف مستوى التقدم الحضاري والعلمي ويتباين من دولة لأخرى، لذلك تقيم كل جامعة هيكلها التنظيمي بما يتلاءم مع ظروفها واطواعها ويتناسب مع حجم العمل بها، ولذلك فإن الهيكل التنظيمي لجامعة قطر ينقسم إلى:

ويتكون هذا الهيكل التنظيمي للإدارة العليا من ثمانية مستويات إدارية وهي: الرئيس الأعلى للجامعة ويكون رئيسها أمير البلاد، ثم مدير الجامعة ويتم تعيينه بقرار أميري^(١٧) ويكون مسؤولاً أمام الرئيس الأعلى للجامعة عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وأداء مهام وظيفته^(١٨). ويلي ذلك مساعد مدير الجامعة ويتم تعيينه بقرار أميري^(١٩)، ثم وكيل الجامعة ويعين بقرار أميري بناءً على اقتراح مجلس الجامعة^(٢٠). ثم أمين عام الجامعة، ويعين بقرار أميري بناءً على اقتراح

مجلس الجامعة^(٢١)، ثم عمداء الكليات ومديري مراكز البحوث^(٢٢)، ثم وكيل الكلية ، وأخيراً رئيس القسم العلمي ويتم تعيينه من قبل رئيس المجلس الأعلى .

الهيكل التنظيمي للوحدات الأكاديمية داخل الجامعة

(الأقسام العلمية ومهمتها)

ضم الهيكل التنظيمي للكلية أقساماً علمية موحدة، وضم كل قسم أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الذين يعملون في نفس التخصص داخل الجامعة، ويتولى كل قسم عملية التعليم والبحث العلمي لجميع طلاب كليات الجامعة المختلفة الذين يدرسون في مجال تخصصه، فمثلاً هناك قسم واحد للرياضيات يتبع كلية العلوم، ويتولى تدريس مادة الرياضيات لطلاب كليات العلوم والتربية والهندسة الإدارة والاقتصاد، فلا يتكرر قسم الرياضيات في كل هذه الكليات، وبالمثل جميع الأقسام الأخرى التي تتبع الكليات المختلفة.

وتتميز جامعة قطر، نتيجة للظروف الاجتماعية، بوجود حرمين جامعيين (ساحتين أكاديميتين) واحدة للذكور وثانية للإناث، ويوجد بكل (حرم جامعي) معامل وأجهزته الخاصة به، وجهازه التنفيذي الإداري كذلك، وكلا الحرميين الجامعيين يتبعان لنفس الهيكل التنظيمي للإدارة العليا ابتداء من الرئيس الأعلى للجامعة إلى رئيس القسم العلمي، كما أن أعضاء هيئة التدريس التابعين للأقسام والكليات المختلفة يتولون القيام بأعباء التدريس في كلا القطاعين (البنين / الطالبات)، فيما عدا عضوات هيئة التدريس القطريات حيث يقتصر عملهن على التدريس في الحرم الجامعي الخاص بالإناث فقط^(٢٣)، وإن تغير هذا الوضع فيما بعد بقبول عضوات من هيئات التدريس القيام بالتدريس في الحرم الخاص بالبنين.

ضمت الجامعة حتى العام الدراسي ١٩٩٥ / ٩٤ سبع كليات وهي: كلية التربية، وكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وكلية العلوم، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكلية الهندسة، وكلية الإدارة والاقتصاد، والكلية

التكنولوجية. ويتكون الهيكل التنظيمي لكل كلية من مجلس الكلية، وعميدها، ووكيلها، ومجالس الأقسام، ورؤساء الأقسام.

وتصدر لكل كلية لائحة داخلية بقرار من مدير الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة، وتحدد اللوائح الجامعية واللوائح الداخلية للكليات اختصاصات ومهام مجالس الكليات والعمداء ووكلاء الكليات ومجالس الأقسام ورؤساء الأقسام وهيئة التدريس، وغيرها من النواحي الإدارية والتنظيمية الخاصة بكل كلية^(٢٤).

وينحصر عمل الكليات في الشؤون العلمية والتعليمية والبحثية، أما شؤون الطلاب وتسجيلهم وتنظيم الإمتحانات والجدول الدراسية، فتختص بها إدارة التسجيل والقبول على مستوى الجامعة يرأسه نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب يتبع هذا الهيكل التنظيمي سبع كليات وهي كما يلي:

١ - كلية التربية:

هي أول كلية في دولة قطر، بدأت الكلية في إعداد المعلمين منذ العام الدراسي ١٩٧٣ / ١٩٧٤م، وكان عدد الطلبة حينها ٥٧ طالبا و ٩٣ طالبة، وبدأت كلية التربية بتخصصات علمية متنوعة كالكيمياء والفيزياء والرياضيات والبيولوجيا والجيولوجيا، وكانت تمنح شهادة البكالوريوس في العلوم والتربية، وكانت هذه البرامج نواة لكلية العلوم فيما بعد. كما بدأت كلية التربية بتخصصات أدبية كالجغرافيا والتاريخ واللغة الإنجليزية واللغة العربية وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وكانت تمنح شهادة البكالوريوس في الآداب والتربية.

وأصبحت فيما بعد الأساس الذي قامت عليه كلية الإنسانيات، بالإضافة إلى تخصص الدراسات الإسلامية والذي كانت نواة لكلية الشريعة. ومع تسارع وتيرة التنمية في الدولة برزت الحاجة لتوسيع الكلية لتقدم مزيدا من التخصصات العلمية التي تتناسب احتياجات المجتمع، ليصدر في الثامن من يونيو سنة ١٩٧٧ قرار بتأسيس الجامعة التي ضمت حينها أربع كليات هي: التربية، والإنسانيات

والعلوم الاجتماعية، والشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، والعلوم. وفي العام ١٩٨٠ تم تأسيس كلية الهندسة وتلتها كلية الإدارة والاقتصاد^(٢٥).

وكانت الأقسام العلمية التي تضمها كلية التربية حتى نهاية العام الدراسي ١٩٩٦م هي: قسم أصول التربية، وقسم الإدارة والتخطيط التربوي، وعلم النفس، والمناهج وطرق التدريس، وتكنولوجيا التعليم، والصحة النفسية، والتربية الرياضية، والتربية الفنية، والاقتصاد المنزلي^(٢٦).

٢- كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية:

أنشئت كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية في عام ١٩٧٨، بموجب قانون إنشاء الجامعة عام ١٩٧٧، وتهدف إلى:- العناية بالثروة البشرية وبناء الإنسان عقلاً وفكراً وعقيدة وسلوكاً، وتنشئة أجيال واعية مثقفة مسلحة بالعلم والخلق مؤمنة بالله، مؤهلة لتحمل المسؤولية في تشييد النهضة ومواكبة التطوير وصنع مستقبل مشرق، وإجراء البحوث العلمية على أسس متينة، لتحقيق التنمية القومية والنهوض الحضاري والوعي الفكري، ومواكبة حركات التطور والتجدد لأجل بناء الإنسان الجديد.

وتحوي الكلية عدداً من الأقسام العلمية: قسم اللغة العربية وتتبعه شعبة الصحافة، وقسم اللغة الانجليزية، وقسم التاريخ وتتبعه شعبة المكتبات، وقسم الاجتماع، وقسم الجغرافيا وتتبعه شعبة التخطيط، وقسم الخدمة الاجتماعية، ووحدة تدريس اللغة الانجليزية، وقسم الفلسفة^(٢٧).

٣- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية:

أنشئت عام ١٩٧٨ بعد صدور قرار وزاري في ١٠/٥/١٩٧٨ بشأن تطوير قسم "الدراسات الإسلامية" بكلية التربية إلى كلية جامعية اسمها الحالي. وتهدف هذه الكلية الى ما يلي:- تهيئة فئة قادرة على التعمق ودراسة الدين الاسلامي، ليكون منه المتفقهون والدعاة والمربون، وإعداد مدرسي العلوم الدينية وما يتصل بها، ودراسة التراث الاسلامي والمحافظة عليها، وتدريس متطلبات الجامعة من مقررات الثقافة الاسلامية ومتطلبات الكليات الأخرى من المقررات الاسلامية،

وإعداد الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية، والخبراء الشرعيين والقانونيين وتأهيلهم لتولي المناصب القضائية. وتضم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، أقسام لفقهِ والأصول، والتفسير والحديث، والعقيدة والأديان، والدعوة والثقافة الإسلامية^(٢٨).

٤ - كلية العلوم:

تعد كلية العلوم أول كليه عملية أنشئت بالجامعة، وذلك عام ١٩٧٨، حسب قانون إنشاء الجامعة، وتهدف الكلية إلى إعداد المعلمين في فروع العلم المختلفة، وذلك بالأعداد والمستويات التي تطلبها ظروف التنمية في المجتمع الإسلامي بصفة عامة، والقطري بصفة خاصة، وإجراء البحوث العلمية في شتى المجالات بهدف خدمة العلم والمجتمع، الإسهام في حل المشكلات العلمية التي تواجه مختلف المؤسسات بالدولة، وتزويدها بالخدمات الاستشارية الممكنة، الإعداد العلمي لطلاب الكليات الأخرى بالجامعة، والإسهام في تطوير برامج تدريس العلوم في جميع مراحل التعليم بالدولة، وتنمية الوعي والاهتمامات العلمية بين أفراد المجتمع، والتعاون مع الكليات المناظرة في العالم العربي والأوساط العلمية والدولية. أما أقسام كلية العلوم فتضم "قسم الرياضيات، وقسم الفيزياء، والكيمياء، وقسم الجيولوجيا، وقسم النبات، وقسم الحيوان، وقسم علوم البحار، وقسم وحدة الدراسات البيئية"^(٢٩).

٥ - كلية الهندسة:

اقتناعاً بأن الحاجة ملحة لوجود التخصصات الهندسية، ولكي تقوم الجامعة بدورها على أكمل وجه، فقد تقرر إنشاء كلية الهندسة (وهي للبنين فقط) في سبتمبر عام ١٩٨٠، ويهدف إنشاؤها إلى إعداد نوعيات ممتازة من المهندسين القطريين في مجالات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والكيميائية والمدنية، تتوفر لديهم الكفاءات العلمية والتقنية التي تمكنهم من الإسهام في مجالات التنمية.

علاوة على استهدفها القيام بالبحوث العلمية في مجالات تخصصاتهم لخدمة المجتمع. وتكونت كلية الهندسة حتى العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ من أربعة أقسام هي: " قسم الهندسة الميكانيكية، وقسم الهندسة الكهربائية، وقسم الهندسة الكيميائية، وقسم الهندسة المدنية، وكلية الإدارة والاقتصاد.

٦ - كلية الإدارة والاقتصاد:

أنشئت كلية الإدارة والاقتصاد عام ١٩٨٥، وبدأت الدراسة بها في أكتوبر من نفس العام الجامعي ١٩٨٦/٨٥، وذلك تحقيقاً لسياسة الجامعة وأهدافها في خدمة المجتمع القطري واحتياجاته و من أهم الأهداف التي قامت عليها الكلية إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً في مجالات الإدارة والاقتصاد والمحاسبة، و تطوير المعرفة واستثمارها عن طريق البحث العلمي والدراسات في المجالات الإدارية والاقتصادية، و وضع وتنفيذ ومتابعة البرامج التدريبية للعاملين بالأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للوصول إلى تحقيق رفع كفاءة الإدارة للفرد والمؤسسة والمجتمع، و أن تكون الكلية مصدراً للمعلومات والخبرة، وتتمكن من تقديم الاستشارات والخبرات للأجهزة الحكومية وغير الحكومية للمساهمة في دفع عملية التنمية، أما الأقسام العلمية للكلية فتضم: "قسم المحاسبة، وقسم الاقتصاد، وقسم إدارة الأعمال، وقسم الإدارة العامة"^(٣٠).

٧ - الكلية التكنولوجية:

أنشئت الكلية التكنولوجية بمقتضى القرار الأميري رقم ٢ لسنة ١٩٩٠، وقد سبقت هذا الحدث دراسات مركزية ساهمت فيها جهات عديدة في أجهزة الدولة أفضت إلى ضرورة استحداث مؤسسة تعليمية تابعة للجامعة تواكب التطورات التكنولوجية وتلبي احتياجات قطاع الصناعة والإنتاج وتهدف الي إعداد الكفاءات من الفنيين في تخصصات مختلفة لتغطية احتياجات أجهزة الدولة والمؤسسات الصناعية والاقتصادية، الإسهام في إعادة تأهيل العاملين في قطاعات الإنتاج والخدمات وتنمية قدراتهم الفنية، تعمل الكلية على إكساب عدد من الفنيين مزيداً

من المهارات في مجال تخصصهن بتنظيم دورات خاصة لمواكبة التطور التكنولوجي، إكساب الطلاب التدريب الميداني في جميع التخصصات والاهتمام بالزيارات الميدانية والدراسية التي تنظمها الأقسام المختلفة بالكلية.

وقد قرر مجلس الجامعة في جلسته السابعة للعام الجامعي ١٩٩١/ ١٩٩٢ المنعقدة بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٢ إنشاء خمسة أقسام بالكلية التكنولوجية وهي: "قسم العلوم التطبيقية، وقسم تقنيات الحاسب الآلي، وقسم تقنيات الإدارة، وقسم تقنيات الهندسة المدنية، وقسم التقنيات الصناعية"^(٣١).

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمستويات السلطة واتخاذ القرار بالجامعة:

جامعة قطر هي جامعة حكومية، تقوم الدولة بتمويلها وإمدادها بكافة الإمكانيات والوسائل التي تسهل العملية التعليمية، وقد حددت لها ميزانية مستقلة كما ورد في قانون إنشاء الجامعة، وبالتالي ففي إمكانها أن تتصرف في أموالها وتتولى تدبيرها بنفسها، ولكن ذلك لا يتم إلا وفقاً لنظام مالي حسابي يصدر به قرار أميري بناء على اقتراح مدير الجامعة وموافقة مجلس الجامعة"^(٣٢).

وبهذه الصفة تشرف الدولة على الجامعة إشرافاً تاماً، وبالنسبة لتعيين الهيئة الأكاديمية فإنه ابتداء من مدير الجامعة إلى عضو هيئة التدريس يتم بقرارات أميرية، وكذلك القرارات التي تنظم قواعد مواعيد بدء العام الدراسي وانتهائه وإجازات أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة ومواعيد بدئها ونهايتها. وامتيازات الطلبة ومكافآتهم والمنح المقدمة للدول الأخرى يجب أن تعتمد من الأمير"^(٣٣).

وقد أوصى مجلس الأمناء الاستشاري في عدد من جلساته بالسعي لدى الدولة للإسراع بإقرار اللوائح الجامعية بما فيها الاستقلال الإداري الذاتي للجامعة. وبما أن النظام الإداري المتبع في الدولة هو النظام المركزي، وبالتالي فإن السلطة الأولى في إدارة ورقابة التعليم الجامعي تكون من اختصاص الحكومة المركزية، ولتحقيق هذه المهمة ينقسم هيكل السلطة واتخاذ القرار إلى ثلاثة مستويات وهي:

١- المستوى الأول: الهيئات الإدارية العليا:

ويقصد بها الهيئات التي أوكلت إليها الدولة مهمة الإشراف على التعليم الجامعي وتوجيهه، والتنسيق بينه وبين المؤسسات الأخرى لتلبية متطلبات المجتمع، وتعد هذه الهيئات حلقة وصل بين الدولة والجامعة، ويظهر هذا المستوى العلاقة بين الدولة والجامعة من خلال دور الدولة في توجيه الجامعة، ولاشك أن تلك العلاقة تختلف من دولة لأخرى، وبالتالي تختلف الهياكل التنظيمية لهذا المستوى. والهيئات التي تتوزع عليها سلطة اتخاذ القرار بالنسبة للتعليم الجامعي القطري على هذا المستوى تتمثل في:

أ- مجلس الأمناء الاستشاري^(٣٤):

وكان هذا المجلس قد عقد أولى جلساته في الثاني من أبريل ١٩٧٨، قبل أن يصدر له القرار الأميري بتسميته، ونص على أن يتكون هذا المجلس من رئيس ونائب للرئيس وثلاثة عشر عضواً على الأكثر تكون أغليتهم من دولة قطر، على أن يكونوا من ذوي الخبرة في شؤون التعليم الجامعي، ويختار الباقون من بين الشخصيات الجامعية العالمية ومديري الجامعات، ويعينون جميعاً لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة مائة مرتين على الأكثر، وذلك بقرار من الأمير الرئيس الأعلى للجامعة وبناء على ترشيح مجلس الجامعة، وكان المجلس يجتمع حتى العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ ثلاث مرات في السنة وذلك خلال أشهر أكتوبر ويناير ومايو^(٣٥).

ويختص مجلس الأمناء الاستشاري بتقديم التوصيات في المسائل التالية:

- ١- السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي وتطويرهما على نحو يفي بمتطلبات المجتمع القطري وحاجاته، ويحقق نهضته في هذين المجالين أعلى المستويات من الناحيتين النظرية والتطبيقية.
- ٢- الخطط والمعايير والبرامج والوسائل النظرية والعملية اللازمة لبعث الحضارة العربية المجيدة، والمحافظة على أصالة التراث الإسلامي وإنمائه.
- ٣- إعداد الإنسان القطري المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم

الدينية والخلفية والوطنية السامية.

- ٤- توثيق عُرى الروابط الثقافية والعلمية بين جامعة قطر والجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية والدولية.
- ٥- أية مسائل أخرى يحيلها إليه مجلس الجامعة في إطار الاختصاصات المخولة له قانونياً، ومتابعة تنفيذ ما يقدمه المجلس من توصيات. ولا تكون التوصيات الصادرة عن مجلس الأمناء نافذة إلا بعد اعتمادها من مجلس الجامعة^(٣٦).

المجلس الأعلى للتربية

- بدأ هذا المجلس أول جلساته في ٢٧ مايو ١٩٧٨، بناء على قرار وزاري، وكان يهدف إلى التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وكلية التربية على وجه الخصوص، ولكن سبقه وبالتحديد في عام ١٩٧٥ تشكيل المجلس الأعلى المؤقت لكليتي التربية بقرار وزاري^(٣٧). ثم عُدل إسم هذا المجلس إلى المجلس الأعلى للتعليم، ويرأس المجلس الأعلى للتربية وزير التربية والتعليم وعضوبته كل من :
- ١- **من جامعة قطر:** مدير الجامعة، ومساعد مدير الجامعة، ووكيل الجامعة، وأمين عام الجامعة، وعميد كلية الشريعة، وعميد كلية الإنسانيات، ومدير منظمة اليونسكو الإقليمي، واثنان من أقدم أعضاء هيئة التدريس القطريين.
- ٢- **من وزارة التربية والتعليم:** وكيل الوزارة، وخبير العلاقات الثقافية الخارجية، ومدير الشؤون الفنية، ومدير الشؤون الإدارية والمالية، ومدير البحوث الفنية، ومدير إدارة الامتحانات، ورئيس لجنة معادلة الشهادات، ومدير مكتب الوزير.
- وقد حددت المادة الثانية من القرار الوزاري السابق اختصاصات المجلس الحالية ما يلي:

- ١- إقرار السياسة التعليمية لكليتي التربية ومتابعتها.
- ٢- إقرار اللوائح التنظيمية والتنفيذية للكليتين.
- ٣- إقرار نظام قبول الطلاب والطالبات بالكليتين.
- ٤- معادلة الشهادات التي تعلقو الدرجة الجامعية الأولى.

وكان المجلس يعقد حتى العام الدراسي ١٩٩٥ / ٩٤ اجتماعات دورية مرتين شهرياً على الأقل، وكلما دعت الحاجة لذلك.

الهيئات الإدارية على مستوى الجامعة:

يتكون هذا المستوى من المجالس أو الهيئات التي تباشر سلطة اتخاذ القرار على مستوى الجامعة، وينبثق من هذا المستوى مجلس واحد هو:

أ- **مجلس الجامعة:** تضمن قانون إنشاء الجامعة قراراً بإنشاء مجلس الجامعة^(٣٨) برئاسة مدير الجامعة وعضوية كل من: وكيل الجامعة، وعمداء الكليات، واثنين من أقدم الأساتذة يرشحهما مدير الجامعة، وثلاثة أعضاء من الشخصيات العامة وكبار موظفي الدولة، يكون أحدهم ممثلاً لوزارة التربية ويرشحه الوزير، وفي عام ١٩٨١ ضم المجلس بالإضافة إلى أعضائه السابقين مساعد مدير الجامعة، والأمين العام، واثنين من أعضاء هيئة التدريس القطريين، ومديري مراكز البحوث.

والأعضاء فيما عدا المدير ومساعد المدير والوكيل والأمين العام ومديري مراكز البحوث، يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الأمير^(٣٩). وحتى العام الدراسي ١٩٩٥ / ٩٤ كان المجلس يجتمع بناء على دعوة رئيسه مرة كل شهرين على الأقل، ويختص مجلس الجامعة بالمسائل المتعلقة بتنظيم التعليم الجامعي لربطه بالبحث العلمي بما يفي بحاجات البلاد ومطالب نهضتها، وعلى الأخص ما يلي:

- ١- وضع السياسة العامة للتعليم الجامعي، وترفع هذه السياسة العامة إلى مجلس الوزراء لإقرارها، وتعتمد من الرئيس الأعلى للجامعة.
- ٢- التخطيط للتعليم الجامعي وتنسيقه وتنظيمه ومتابعته وفقاً للسياسة العامة المقررة لهذا التعليم.
- ٣- الشؤون المتعلقة بالدراسة والطلاب والامتحانات والدرجات العلمية.
- ٤- اقتراح اللوائح التنفيذية والتنظيمية والفنية والمالية والإدارية، ولا تكون هذه اللوائح نافذة إلا بعد إقرارها من مجلس الوزراء، واعتمادها من سمو الأمير الرئيس الأعلى للجامعة^(٤٠).

الهيئات الإدارية على المستوى الوحدات الأكاديمية بالجامعة:

يتكون هذا المستوى من المجالس أو الهيئات التي تباشر سلطة اتخاذ القرار الخاص بالوحدات الأكاديمية التابعة للجامعة، وهو يضم مجالس الكليات وأقسامها العلمية:

أ- مجلس الكلية:

ولكل كلية مجلس يرأسه العميد ويشترك في عضويته، وكيل الكلية ورؤساء الأقسام وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الكلية من هيئة التدريس أو من الخارج، وهؤلاء يعينون بقرار أميري بناء على اقتراح مجلس الجامعة. واختصاصات مجلس الكلية تتمثل في الآتي^(٤١):

- ١- وضع السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية، وتنظيمها وتنسيقها بين الأقسام المختلفة.
- ٢- وضع مخطط الدراسة والمناهج ومقررات الدراسة في الكلية، والتنسيق بينها في الأقسام المختلفة.
- ٣- وضع اللوائح الداخلية للكلية.
- ٤- شروط قبول الطلاب وتحويلهم ونظام تأديبهم ومكافآتهم.
- ٥- تنظيم اللجان والبرامج ونواحي النشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي والفني والعلمي بالكلية.
- ٦- الترشيح للبعثات والمنح والإجازات الدراسية وحضور المؤتمرات والإعارات.
- ٧- إعداد مشروع الميزانية.
- ٨- مناقشة التطور السنوي للكلية والأقسام وإبداء الرأي فيها.
- ٩- منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات وتقدير معادلة الشهادات الأجنبية بها.
- ١٠- إعداد النظم والقواعد الخاصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس.

ب- مجلس القسم:

يتألف هذا المجلس من رئيس القسم (رئيساً) وعضوية جميع الأساتذة

والأساتذة المساعدين والمدرسين، ويتولى مجلس القسم القيام بمهام محددة ، منها : إعداد السياسة العامة للتعليم والبحث العلمي في القسم ، ووضع نظام العمل والتنسيق بين مختلف التخصصات في القسم، إضافة إلى وضع المناهج ومحتويات المقررات الدراسية التي يتولى القسم تدريسها. ويعمل القسم كذلك وضع قائمة الكتب والمراجع العلمية والأجهزة والأدوات التي يحتاجها الأعضاء، ومتابعة برامج النشاط والبحوث العلمية للقسم والتنسيق بينها. علاوة على مناقشة التقرير السنوي الذي يضعه رئيس القسم قبل عرضه على مجلس الكلية. أيضا يدخل ضمن مهام القسم اقتراح توزيع المحاضرات والتدريبات العملية، واقتراح إيفاد البعثات وحضور المؤتمرات والإجازات الدراسية بهيئة التدريس بالقسم، وأخيرا اقتراح توزيع أعمال الامتحان وتشكيل اللجان الخاصة بذلك داخل القسم. ويقوم رئيس القسم بتقديم تقرير في نهاية العام الدراسي إلى مجلس الكلية بعد عرضه على مجلس القسم ويتناول الشؤون الدراسية والعلمية والإدارية والمالية^(٤٢).

التطور الكمي والكيفي لكليات جامعة قطر وتطورها حتى عام ١٩٩٥ :

أولاً: التطور الكمي لكليات الجامعة:

أ- تطور أعداد الطلاب:

شهدت جامعة قطر منذ إنشاء كليتي التربية نمواً مطرداً في أعداد الطلاب والطالبات المقيدين فيها، ويعكس هذا النمو التطور الكمي والنوعي للجامعة على مدى السنوات الماضية، فقد أصبحت الجامعة تضم سبع كليات هي: التربية، والانسانيات والعلوم الاجتماعية، والعلوم، والشريعة والدراسات الإسلامية، والهندسة، والإدارة والاقتصاد، والكلية التكنولوجية، وأربعة مراكز للبحوث، كما تعددت وتطورت نوعيات البرامج في التخصصات التي تقدمها الكليات، واستحدثت برامج في تخصصات جديدة بما يتواءم مع الاحتياجات المتجددة للمجتمع القطري في مختلف قطاعات العمل والخدمات في المؤسسات العامة والخاصة.

وقد تطورت أعداد الطلاب المقيدين في الجامعة من ١٥٠ طالب وطالبة في العام الجامعي الأول لكليتي التربية ١٩٧٣/ ١٩٧٤^(٤٣) إلى ٨٤٣٨ طالباً

وطالبة في العام الدراسي الجامعي ١٩٩٤ / ١٩٩٥ منهم ٢٤٧٩ طالباً، ٥٩٥٩ طالبة، كما بلغ إجمالي عدد الطلاب والطالبات غير القطريين ١٢٩٨ طالباً ووطالبة، منهم ٤٢٣ طالباً و ٨٧٥ طالبة^(٤٤).

فقد بلغ عدد الطلاب والطالبات من القطريين ٧١٤٠ طالب ووطالبة بنسبة ٨٤,٦%، كما بلغ عدد المقيد من غير القطريين ١٢٩٨ طالب ووطالبة بنسبة ١٥,٤% من إجمالي القيد في الجامعة والبالغ عددهم ٨٤٣٨ طالباً ووطالبة في جميع الكليات السبع.

ويشمل عدد الطلاب والطالبات غير القطريين ،أبناء المقيمين والعاملين في دولة قطر وطلاب المنح والمقاعد التي تقدمها الدولة لعدد من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية وأبناء المسلمين في الدول الإفريقية^(٤٥).

وتحرص جامعة قطر على أن يتوفر لدى الطلبة الملتحقين الجدد بها المستوى الأكاديمي المناسب الذي يمكنهم من أن يبدأوا دراستهم الجامعية بداية موفقة، وبالنسبة لبعض المدخلات الطلابية بالجامعة التي يقل مستواهم الأكاديمي عن المستوى المطلوب للدراسة في مجالات معينة، فتتظم الجامعة لهم برامج تكوينية تقوم على تشخيص نواحي القصور لديهم، وتصميم مقررات خاصة ومواد ونشاطات تعليمية تكفل رفع المستوى الأكاديمي لهذه المدخلات الطلابية حتى تصبح في معظمها قادرة على متابعة التعليم بالجامعة، وقد أوضحت النتائج إمكانية نجاح مثل هذه التنمية الأكاديمية في تحسين نوعية هذه المدخلات.

والجدول التالي سوف يوضح تطور إجمالي عدد الطلاب والطالبات في الجامعة خلال الأعوام الجامعية من ١٩٧٣ / ١٩٧٤ إلى ١٩٩٤ / ١٩٩٥:^(٤٦)

جدول (١) تطور إجمالي عدد الطلاب والطالبات في الجامعة خلال الأعوام الجامعية من ١٩٧٣ / ١٩٧٤ إلى ١٩٩٤ / ١٩٩٥

المجموع	غير قطري		قطري		العام الجامعي
	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	
١٥٠	٢١	٩	٧٢	٤٨	١٩٧٤ / ٧٣
٣١٠	٦١	٢٧	١٢٨	٩٤	١٩٧٥ / ٧٤
٧٦٣	١٥٩	١٣٩	٢٦٩	١٩٦	١٩٧٦ / ٧٥
٩١٣	٢٢٦	١٤٧	٣٥٦	١٨٤	١٩٧٧ / ٧٦
١٢٣٤	٣٢٦	١٨٩	٤٤٣	٢٧٦	١٩٧٨ / ٧٧
١٥٦٤	٣٦٨	٣١١	٥٩١	٢٩٤	١٩٧٩ / ٧٨
٢٠٢٥	٤٦٥	٣٨٨	٨٣٨	٣٣٤	١٩٨٠ / ٧٩
٢٦٧٣	٥٥٥	٤٧٠	١١٨٠	٤٦٨	١٩٨١ / ٨٠
٣٣٧٣	٦٣٢	٦٥٢	١٤٩٨	٦٢١	١٩٨٢ / ٨١
٣٨١٥	٥٨٧	٧٥٤	١٦٩٨	٧٧٦	١٩٨٣ / ٨٢
٤٠٦٥	٥٥٤	٧٨١	١٩٢٩	٨٠١	١٩٨٤ / ٨٣
٤٦٥٨	٦٠٨	٧٦٣	٢٢٠١	١٠٨٦	١٩٨٥ / ٨٤
٥٠٥٧	٦٣٤	٧١٢	٢٥٤٨	١١٦٣	١٩٨٦ / ٨٥
٤٩٤٠	٦٢٣	٦٧٥	٢٧١٩	٩٢٣	١٩٨٧ / ٨٦
٥٦٠٠	٦٦٠	٧٣٤	٣١٠٩	١٠٩٧	١٩٨٨ / ٨٧
٥٨٨٨	٧٣٧	٧٣٨	٣٣٣٥	١٠٧٨	١٩٨٩ / ٨٨
٦٠٨٢	٧٤٧	٦٥٤	٣٥٢٦	١١٥٥	١٩٩٠ / ٨٩
٦٤٦٩	٨٠٩	٦٥٧	٣٧٨٣	١٢٢٠	١٩٩١ / ٩٠
٦٧٠٩	٧٢٩	٤٩٨	٤١٠٤	١٣٧٨	١٩٩٢ / ٩١
٦٨٧٣	٧٤٢	٤٢١	٤٢٦٦	١٤٤٤	١٩٩٣ / ٩٢
٧٣٨٣	٨٠٠	٤٢٦	٤٥٠٥	١٦٥٢	١٩٩٤ / ٩٣
٨٤٣٨	٨٧٥	٤٢٣	٥٠٨٤	٢٠٥٦	١٩٩٥ / ٩٤

بنظرة تحليلية على الجدول السابق نلاحظ نمواً مطرداً في أعداد الطلاب والطالبات المقيدتين في الجامعة، ويعكس هذا النمو الكمي للجامعة على مدى السنوات الماضية منذ العام الدراسي الجامعي ٧٣/ ١٩٧٤ حيث بلغ عدد الطلاب من ١٥٠ طالب وطالبة، إلى ٨٤٣٨ طالب وطالبة في العام الدراسي الجامعي ٩٤/ ١٩٩٤، ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها:

١- ازدياد عدد الطلاب في جامعة قطر مع نشأة الكليات الجديدة، فقد أنشئت كلية التربية في عام ١٩٧٣، كما أنشئت كل من: كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في عام ١٩٧٨، وكلية العلوم في عام ١٩٧٨، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية عام ١٩٧٨، وكلية الهندسة في عام ١٩٨٠، وكلية الإدارة والاقتصاد في عام ١٩٨٥، والكلية التكنولوجية في عام ١٩٩٠.

٢- نلاحظ نمواً مطرداً منذ العام الدراسي الجامعي الأول ٧٣/ ١٩٧٤ حيث كان عدد الطلاب ١٥٠ طالب وطالبة، ومع افتتاح الدراسة في كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكلية العلوم في العام الجامعي ٧٧/ ١٩٧٨ أصبح عدد الطلاب ١٢٣٤ طالب وطالبة، وفي العام الجامعي ٧٩/ ١٩٧٩ مع افتتاح كلية الهندسة أصبح عدد الطلاب ٢٠٢٥ طالب وطالبة، وفي العام الجامعي ٨٤/ ١٩٨٥ مع افتتاح كلية الإدارة والاقتصاد أصبح عدد الطلاب ٤٦٥٨ طالب وطالبة، وفي العام الجامعي ٨٩/ ١٩٩٠ مع افتتاح الكلية التكنولوجية أصبح عدد الطلاب ٦٠٨٢ طالب وطالبة.

٣- ومع تعدد وتطور نوعيات البرامج في التخصصات التي تقدمها الكليات واستحداث برامج جديدة بما يتواءم مع الاحتياجات المتجددة في المجتمع القطري في مختلف قطاعات العمل ازداد عدد الطلاب في العام الجامعي ٩٠/ ١٩٩١ إلى ٦٤٦٩ طالب وطالبة، وخلال أربع سنوات ازداد عدد الطلاب إلى ٨٤٣٨ طالب وطالبة في العام الجامعي ٩٤/ ١٩٩٥.

٤- وترجع زيادة عدد الطلاب في كليات جامعة قطر إلى جانب المواطنين بسبب، إتاحة الجامعة فرصة التعليم لغير القطريين من أبناء العاملين والمقيمين في قطر، وأيضاً بسبب المنح والمقاعد التي تقدمها الدولة لعدد من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية والإسلامية والأفريقية

والآسيوية.

٥- إن عدد الطلاب القطريين في العام الجامعي الأول ١٩٧٣ / ١٩٧٤ عند افتتاح كلية التربية كان ١٢٠ طالب وطالبة بنسبة ٨٠% بينما غير القطريين ٣٠ طالب وطالبة بنسبة ٢٠%.

٦- وفي العام الجامعي الثاني ٧٤ / ١٩٧٥ أصبح عدد الطلاب القطريين ٢٢٢ طالب وطالبة بنسبة ٧١,٦% بينما بلغ عدد الطلاب غير القطريين ٨٨ طالب وطالبة بنسبة ٢٨,٤%، وهنا نلاحظ زيادة نسبة عدد الطلاب غير القطريين عما كان في العام السابق حيث كانت النسبة لطلاب غير القطريين ٢٠%.

٧- وفي العام الجامعي ٨٤ / ١٩٨٥ أي بعد مرور ١٠ سنوات أصبح عدد الطلاب القطريين ٣٢٨٧ طالب وطالبة بنسبة ٧١%، بينما بلغ عدد الطلاب غير القطريين ١٣٧١ بنسبة ٢٩%.

٨- وفي العام الجامعي ٩٤ / ١٩٩٥ أصبح عدد الطلاب القطريين ٧١٤٠ طالب وطالبة بنسبة ٨٤,٦%، كما بلغ عدد الطلاب غير القطريين ١٢٩٨ طالب وطالبة بنسبة ١٥,٤%، ونلاحظ زيادة نسبة عدد الطلاب القطريين عن الطلاب غير القطريين في السنوات الخمس الأخيرة بعد اتساع التخصصات في جميع الكليات مع تزايد احتياجات سوق العمل للخريجين في مختلف قطاعات العمل.

ب- تطور عدد أعضاء هيئة التدريس:

أما عن تطور عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والخبرات المعاونة فقد تطور تطوراً كبيراً منذ إنشاء كليتي التربية في عام ١٩٧٣، وقد واكب هذا التطور النمو الكمي والكيفي للجامعة خلال الفترة من ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٤ / ١٩٩٥، والاحتياجات المتنامية لهذا التطور.

فقد تطور عدد أعضاء الهيئة التدريسية الجامعية من ١٥ عضواً من حملة الدكتوراة من غير القطريين في العام الدراسي ٧٣ / ١٩٧٤ إلى ٣٤٣ عضواً من حملة الدكتوراة في عام ١٩٩٢، من بينهم ٨٣ عضواً من القطريين الذكور والإناث. وفي العام الجامعي ٩١ / ١٩٩٢ بلغ عدد هيئة التدريس ٩٩ أستاذاً، و ١٠٤ أستاذاً مساعداً، و ١٤٠ مدرساً موزعين على مختلف الأقسام الأكاديمية

لكليات الجامعة ومراكز البحوث فيها.

وقد بلغ إجمالي عدد المعيدين والمدرسين المساعدين عند إنشاء الجامعة خمسة معيدين فقط، وفي العام الجامعي ١٩٩٢ /٩١ بلغ عددهم ٦٧ مدرساً مساعداً، و ٣٢ معيداً من الذكور والإناث، وجميعهم من القطريين. كما تطور أيضاً عدد الخبرات المعاونة في مختلف أقسام الجامعة من أربعة أعضاء إلى ١١٩ عضواً ما بين خبير تعليمي وباحث ومدرس خارج الهيئة ومشرف تربية عملية وتدريب ميداني ومدربي الكلية التكنولوجية.

ويوضح الجدول التالي عدد أعضاء الهيئة التدريسية والمدرسين المساعدين والمعيدين والخبرات المعاونة الأخرى في كليات الجامعة السبع في العام الجامعي ١٩٩٢ /٩١^(٤٧).

جدول (٢) عدد أعضاء الهيئة التدريسية والمدرسين المساعدين والمعيدين والخبرات المعاونة الأخرى في كليات الجامعة السبع في العام الجامعي ١٩٩٢ /٩١

المجموع	غير قطري		قطري		اللقب العلمي/الوظيفة
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٩٩	٦	٩٠	٢	١	أستاذ
١٠٤	٧	٨٨	٣	٦	أستاذ مساعد
١٤٠	١٥	٥٤	٣٧	٣٤	مدرس
٦٧	-	-	٤٣	٢٤	مدرس مساعد
٣٢	-	-	٤	٢٨	معيد
٤	٢	٢	-	-	خبير
٥٠	٢٠	٢٨	٢	-	مدرس خارج الهيئة
٣٨	٢١	٦	١١	-	مشرف تربية عملية
١٠	-	١	٨	١	مشرف تدريب ميداني
١٣	٣	١٠	-	-	مدرب متخصص
١	-	١	-	-	مدرب
٣	١	٢	-	-	مدرب مساعد
٥٦١	٧٥	٢٨٢	١١٠	٩٤	المجموع

ويتضح لنا من الجدول السابق أن أعضاء الهيئة التدريسية والمدرسين المساعدين والمعيدين والخبرات المساعدة الأخرى وصل عددهم في العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ٥٦١ عضواً في كليات الجامعة السبع، منهم ٢٠٤ قطري، و٣٥٧ غير قطري، ونلاحظ أن جامعة قطر أتاحت الفرصة للمعديين والمدرسين المساعدين القطريين للعمل بجانب أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة والكفاءة حيث بلغ عدد المدرسين المساعدين ٦٧ قطرياً منهم ٢٤ من الذكور، و٤٣ من الإناث، وبلغ عدد المعيدين ٣٢ قطرياً منهم ٢٨ ذكراً و٤ إناث.

ونلاحظ أيضاً من الجدول السابق، أن عدد الخبرات القطرية المعاونة في مختلف أقسام الجامعة تراوحت بين مدرسين خارج الهيئة، و١١ مشرفاً تربوية عملية، و٩ مشرفين تدريب ميداني.

التطور الكيفي لكليات الجامعة:

صاحب التطور الكمي للجامعة في أعداد الطلاب والطالبات وأعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة تطور كيفي في جوانب متعددة من مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها، مما يسهم في زيادة فعالية التعليم الجامعي وكفاءته، ومن أهم مؤشرات هذا التطور ما يلي:

أ- تطوير البرامج التعليمية:

تهتم الجامعة من خلال الأقسام الأكاديمية لكلياتها المختلفة بمراجعة البرامج التي تقدمها وتطويرها، ويقوم أعضاء هيئة التدريس في كل قسم بمراجعة المقررات التي يشاركون في تقديمها من حيث الأهداف والمحتوى التعليمي وتكامله ومستواه، ومدى مواكبته للتطورات المعرفية الحديثة، ومدى ملاءمته للطلاب والمجتمع القطري، وقد بدأت الجامعة في عام ١٩٨٧م في تطوير خطة كلية التربية. ثم تبع ذلك تطوير لبرامج وخطط كلية العلوم، ثم كلية الهندسة.

كما تعمل الجامعة على تنويع برامجها التعليمية وتقديم برامج جديدة في ضوء القيام بدراسات جدوى عن حاجة المجتمع إلى تخصصات بعينها، ومن

أمثلتها برامج اللغة العربية والصحافة، والتاريخ والمكتبات، والجغرافيا وتخطيط المدن، والاقتصاد المنزلي العام مع تخصيص في الطفولة أو التغذية، وبرامج التعليم الابتدائي، والتربية الفنية، والتربية الرياضية وبرامج الارشاد النفسي، ودراسات البيئة والتربية البيئية، وبرامج العلوم الحيوية والطبية، علوم الحاسب، علوم التمريض، ويشارك في هذا النشاط التطويري خبرات من المؤسسات والهيئات العربية والأجنبية^(٤٨).

ب- أعضاء هيئة التدريس:

تعمل الجامعة منذ انشائها على اختيار أفضل العناصر لهيئة التدريس وقد طورت أسلوب الانتقاء الذي يبدأ بالإعلان عن الوظائف المطلوبة، وتلقى الطالبات، وقيام كل قسم بدراسة ما يخصه منها وفحصها وترتيبها حسب أفضل العناصر وتشارك لجنة الترشيحات بالجامعة في عملية الاختيار.

وتحرص الجامعة في اختيار عضو هيئة التدريس بها على أن يكون ذا سمعة علمية في مجال التعليم الجامعي وفي مجال تخصصه وبحوثه ودراساته، وأن يتوفر لديه القدرة على العطاء للجامعة وبرامجها ونشاطاتها وللمجتمع ومتطلباته، هذا فضلاً عن توفر السمعة الطيبة خلقاً وديناً، وتتابع الجامعة من خلال مدارسها العلمية ممثلة في الأقسام الأكاديمية نشاط عضو هيئة التدريس ونموه في مجالات العمل الجامعي المختلفة.

كما تشجع الجامعة من خلال أقسامها ومجالسها على تحقيق هذا النمو من خلال المؤلفات والترجمات والبحوث والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية في مجالات تخصصاتها. وتضم كليات الجامعة نخبة ممتازة من أعضاء الهيئة التدريسية. كذلك تعقد الجامعة لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس تناقش فيها الاستراتيجيات والوسائل لتحقيق أهداف الجامعة وفلسفة نظامها التعليمي، وذلك في ضوء دراسة المجتمع القطري وتوجهاته، وفي ضوء طبيعة الانسان القطري وحاجاته، وكل ذلك في إطار المبادئ الإسلامية السامية والقيم العربية الأصلية. ونظراً لأهمية دور أعضاء هيئة التدريس في تحديث أساليب التعليم

الجامعي وتطوير العملية التعليمية عامة، اهتمت الجامعة بعقد عدد من الندوات والدورات التدريبية أو حلقات العمل التي يشارك في نشاطاتها أعضاء من الهيئة التدريسية من مختلف كليات الجامعة، وتهدف هذه النشاطات إلى تنمية الكفاءات الفنية في مجالات تطوير أساليب التعليم وتضميم البرامج والوحدات التعليمية، وأساليب تقويم الطالب الجامعي^(٤٩).

والجدول التالي يوضح توزيع المبتعثين الذين تخرجوا من كليات جامعة قطر للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة خلال العام الجامعي ١٩٩١/١٩٩٢:^(٥٠)

جدول (٣) توزيع المبتعثين الذين تخرجوا من كليات جامعة قطر للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة خلال العام الجامعي ١٩٩٢ / ١٩٩١

الإجمالي	دكتوراة			ماجستير			البيان
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
١١	٨	٥	٣	٣	١	٢	كلية التربية
٢٥	٢٢	١٥	٧	٣	١	٢	كلية الإنسانيات
١٧	١٥	١١	٤	٢	-	٢	كلية العلوم
١٦	١١	٧	٤	٥	-	٥	كلية الشريعة
١٤	٦	-	٦	٨	-	٨	كلية الإدارة والاقتصاد
٢	١	-	١	١	-	١	الكلية التكنولوجية
١٩	٤	٣	١	١٥	١٣	٢	الاحصائيون العلميون
٣١	٥	٥	-	٢٦	١٤	١٢	الإداريون
١٣٥	٧٢	٤٦	٢٦	٦٣	٢٩	٣٤	المجموع

ج- البحث العلمي:

تحفل الجامعة بالبحث العلمي سواء، أكانت البحوث بقصد تنمية المعرفة وإضافة الجديد إليها، أو بحوث تطبيقية تتناول مسائل وقضايا تربوية وإسلامية واجتماعية وعلمية ذات أهمية عملية في حياة الأفراد والمجتمع. وتعطي الجامعة

اهتماماً لمثل هذه البحوث، والتي تجري عادة من خلال مراكز البحوث العلمية المختلفة في الجامعة، وتتميز هذه البحوث أيضاً بأنها تتم بأسلوب الفريق، إذا شارك فيها أعضاء هيئة التدريس وباحثون متخصصون في مجالات علمية ومنتوعة ومتكاملة .

فكلية التربية تعطي أهمية خاصة للدراسات والبحوث التي تغطي مجالات البحوث التربوية والنفسية، وقد قام أعضاء هيئة التدريس في مختلف أقسام الكلية بالعديد من هذه الأبحاث والدراسات التي تتنوع بين بحوث نظرية وميدانية وتاريخية وتراثية في تخصصات الأقسام المختلفة، وقد تناولت هذه البحوث قضايا ومشكلات وموضوعات في مجالات متعددة ومنتوعة منها: إعداد المعلم ونموه المهني، والمناهج الدراسية، والإدارة التربوية، ودراسات حول وقت الفراغ، والاتجاهات النفسية والاجتماعية وغيرها.

كما تسهم كلية الانسانيات في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية في جامعة قطر والجامعات العربية والأجنبية في الخارج عن طريق المشاركة بالقاء البحوث والدراسات في مختلف التخصصات.

وكلية العلوم لها دور أيضاً في نشر البحوث والدراسات في كافة اقسامها كقسم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والجيولوجيا وعلم النبات وعلم الحيوان وعلوم البحار، وعلوم الحاسب كما تصدر الكلية مجلة جامعة قطر للعلوم، وقد تبنت الكلية موضوع تشجيع ونشر الكتب الجامعية المؤلفة باللغة العربية او المترجمة إليها في مجالات العلوم المختلفة بهدف إثراء المكتبة العربية بسلسلة من المؤلفات الجامعية في العلوم الأساسية والتطبيقية^(٥١).

أما كلية الهندسة فقد أصدرت المجلة الهندسية لجامعة قطر، وأصدرت أيضاً كتاباً يضم بيانات كافة المختبرات المعملية بالكلية بمناسبة عقدها للمؤتمر الإقليمي لإنشاء المختبرات الهندسية بكليات الهندسة في مارس ١٩٨٨، بينما أصدرت كلية الشريعة والدراسات الاسلامية العشرات من الأبحاث والكتب في مجالات العقيدة والفلسفة الإسلامية والفكر الإسلامي، والفقه والأصول والاقتصاد

الاسلامي، والتفسير والحديث، والدعوة والثقافة الإسلامية وغيرها^(٥٢).

تطور أعداد الخريجين حتى عام ١٩٩٥

شهدت جامعة قطر على مدى الأعوام الماضية تطوراً كبيراً في أعداد الخريجين والخريجات في مختلف التخصصات التي تقدمها كليات الجامعة، فبينما كان عددهم ١٩٨ خريجاً وخريجة في عام التخرج الأول ١٩٧٦/١٩٧٧ نجده قد وصل إلى ١١٢٤ خريجاً وخريجة في عام ١٩٩٤/١٩٩٥.

ويشمل هذا العدد خريجي وخريجات كليات التربية، وكلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، وكلية العلوم، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكلية الهندسة، وكلية الإدارة والاقتصاد، وكلية التكنولوجيا (انظر جدول الخريجين والخريجات من العام الجامعي ١٩٩٧/٧٦ إلى ١٩٩٥/٩٤).

وقد بلغ إجمالي أعداد الخريجين والخريجات في أعوام التخرج ٧٦/١٩٧٧ وحتى ٩٤/١٩٩٥ حوالي ١٣٤٨٦ خريجاً، و بلغ إجمالي أعداد الخريجين والخريجات من القطريين خلال تلك الفترة ٩٢٣٢ خريجاً في مختلف التخصصات بنسبة ٦٨,٥% بينما بلغ إجمالي أعداد الخريجين والخريجات غير القطريين خلال تلك الفترة ٤٢٥٤ خريجاً بنسبة ٣١,٥%^(٥٣).

والجامعة بإعدادها لهذه النوعيات من القطريين والقطريات ممن تأهلوا تأهيلاً جامعياً وعالياً تحقق إحدى وظائفها الرئيسية من توفير القوى البشرية المتعلمة والمدرّبة، لكي تعمل في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، وتتحمل مسؤولياتها الوطنية في الانطلاق بالمجتمع القطري نحو التقدم واللاحق بالعصر.

وتعزيز الهوية العربية والإسلامية التي تعطي لحياة الإنسان القطري مغزاها ومعناها، كما بلغت أعداد الخريجين والخريجات من غير القطريين على مدى تلك الفترة ٤٢٥٤ خريجاً، ونسبتهم إلى إجمالي الخريجين والخريجات ٣١,٥%، ويشمل هؤلاء أبناء المقيمين في دولة قطر، وطلاب المنح الدراسية للدول العربية

والإسلامية وبعض الدول الإفريقية والآسيوية.

وتعني الجامعة بمتابعة خريجها وخريجاتها من خلال مكثبي الخريجين والخريجات بالجامعة، ويسهم الخريجون والخريجات في نشاطات الجامعة، كما تفيد الجامعة من وجهات نظرهم ومقترحاتهم بعد ممارستهم للعمل في مجالات مختلفة، وذلك في مجالات تطوير البرامج التعليمية والنشاطات الجامعية، وإتاحة المزيد من الفرص أمام الخريجين لمواصلة نموهم الأكاديمي فيما تقدمه الجامعة من برامج فوق مستوى الدرجة الجامعية الأولى على مستوى الدراسات التكميلية والدبلومات، أو برامج التعليم المستمر، ويسهم هذا في وجود قنوات اتصال تسهم في تحقيق مزيد من التواصل والتفاعل بين الجامعة ومجتمعها تأثيراً وتأثراً^(٥٤).

والجدول التالي يوضح أعداد الخريجين والخريجات من القطريين وغير القطريين خلال الدفعة الأولى ١٩٧٦ / ١٩٧٧ وحتى الدفعة التاسعة عشر ١٩٩٤ / ١٩٩٥:

جدول (٤) الخريجين والخريجات من العام الجامعي ١٩٩٧/٧٦ إلى ١٩٩٥/٩٤ (٥٥):

الإجمالي	الجامعة	كلية التكنولوجيا		كلية الإدارة		كلية الهندسة		كلية الشريعة		كلية الإحصائيات		كلية العلوم		كلية التربية		العام الجامعي	
		نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي		
																	نظري
١٩٨	١٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥١	٢٢	١٩٧٧/٧٦	
٢٤١	١٠١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٠	٦١	١٩٧٨/٧٧	
٢٤١	١٤٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٧	١٠٢	١٩٧٩/٧٨	
٢٢٠	١١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١١	١	١	١٨	٢٠	٢٢	١٩٧٩/٧٨	
٢٢٠	١٧٠	-	-	-	-	-	-	-	٦	٨	١	٩	٥٥	٢٢	٢٢	١٩٨٠/٧٩	
٢٢٦	١٧١	-	-	-	-	-	-	-	٩	٤	١٧	٤	٥	٤٨	٤٠	١٩٨٠/٧٩	
٢٢٦	٢١٥	-	-	-	-	-	-	-	٥	٢	٢١	٢	٦	٦٥	١٠٤	١٩٨١/٨٠	
٢٢٨	١٤٥	-	-	-	-	-	-	-	٤	٢	٢١	١١	١	٥٢	٢١	١٩٨١/٨٠	
٢٢٨	٢٢٢	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٢	٧	٧	٦	٥٥	٩٢	١٩٨١/٨٠	
٥٩٤	١٧٧	-	-	-	-	-	-	-	٥	٥	٨	٤٥	١٤	٩	١٧	١٢١	١٩٨٢/٨١
٥٩٤	٤١٧	-	-	-	-	-	-	-	٤	١٧	١٢	٦٢	٢١	٢٠	١٠٢	١٤٩	١٩٨٢/٨١
٦١٨	٢١١	-	-	-	-	-	-	-	١٠	٩	١٠	٤٧	١٧	١٤	١٧	١٨	١٩٨٢/٨١
٦١٨	٤٠٧	-	-	-	-	-	-	-	١	٢٤	٨	٦٩	٢٨	٢١	٩٨	١٢٨	١٩٨٢/٨١
٧٠٢	٢٢٥	-	-	-	-	-	-	-	١٤	٢	١٠	٤٥	٢٨	٥	٥٨	٢٥	١٩٨٢/٨١
٧٠٢	٤٥٤	-	-	-	-	-	-	-	١٤	١٩	١٠	٧٧	٢٧	٢٥	٥٦	١٤٤	١٩٨٢/٨١
٧٧٤	٢٠٩	-	-	-	-	-	-	-	٧	١٥	٢٤	١	١١	١٠	١١	١٢١	١٩٨٢/٨١
٧٧٤	٤٥٤	-	-	-	-	-	-	-	٧	٢١	١٤	٢٤	٢٤	١٢	٧٤	١٢١	١٩٨٢/٨١
٨٥٧	٢١٢	-	-	-	-	-	-	-	١١	١٤	١٤	٢١	٢٢	١٠	٥١	٢٢٢	١٩٨٢/٨١
٨٥٧	٥٤٢	-	-	-	-	-	-	-	٧	٢٩	٧	٤٢	٢٤	١٤	٧٤	٢١٢	١٩٨٢/٨١
٨٨٩	٢٢٤	-	-	-	-	-	-	-	١	١١	١٤	١٢	١٢	١٤	١٥	٢١	١٩٨٢/٨١
٨٨٩	٥٢٠	-	-	-	-	-	-	-	٢	٥٤	١٢	٢٤	١٤	١٤	٥١	٢٤٢	١٩٨٢/٨١
٨٢٧	٢٢٤	-	-	-	-	-	-	-	٢٠	١٨	١٢	٢٢	٥	٥١	١٠	٢٠٠	١٩٨٢/٨١
٨٢٧	٥٥٢	-	-	-	-	-	-	-	٨	٢٩	٩	٤٢	٢٤	٢٠	٥٥	٢٥٢	١٩٨٢/٨١
٩٢٤	٢٢٤	-	-	-	-	-	-	-	٨	٢٢	٢٠	٢٤	١١	٩	٢٠	٢٥٨	١٩٨٢/٨١
٩٢٤	٦٦٥	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢٤	٢٥	٦٨	٢٢	٢٠	٧٤	٢٢٢	١٩٨٢/٨١
٩٧٦	٢٢٧	-	-	-	-	-	-	-	٩	٢٥	١٠	٤٥	١٥	١٠	٢٤	٢٤٨	١٩٨٢/٨١
٩٧٦	٦٠٩	-	-	-	-	-	-	-	٧	٢٩	٢١	١٠٥	٢٢	١٢	٦٤	٢٤٨	١٩٨٢/٨١
٩٢٠	٢٢٥	-	-	-	-	-	-	-	١٤	١٤	٩	١٢	١٤	١٤	٢٤	٢٤٨	١٩٨٢/٨١
٩٢٠	٦٦٥	-	-	-	-	-	-	-	٩	٥٧	٢٢	٢٩	٢٥	٢٥	٢٦٢	٢٤٨	١٩٨٢/٨١
١٠٥٥	٢٤١	-	-	-	-	-	-	-	١٤	١٥	١٢	٢٧	٢٢	٩	٦١	٢٤٢	١٩٨٢/٨١
١٠٥٥	٧٦٤	-	-	-	-	-	-	-	٧	١١٢	٢٤	١٢٢	٢٢	٢٤	٤٤	٢٤٦	١٩٨٢/٨١
٩٤٠	٢٢٥	١	١٠	١	٢٢	١	١١	٢	٩	١٢	٢٢	٢٠	١٥	٤٨	٢٢	٢٤٨	١٩٨٢/٨١
٩٤٠	٧٢٥	-	-	-	-	-	-	-	١٤	٢٢	١٢	١٢٨	٢٢	٢٥	٧٤	٢٤٠	١٩٨٢/٨١
١٠٧٦	٢٥٢	-	-	-	-	-	-	-	١٠	٧	٢٢	١١	١١	٢٤	٢٤	٢٤٨	١٩٨٢/٨١
١٠٧٦	٧٤٤	-	-	-	-	-	-	-	٧	٢٤	١١	١٢٨	٤٤	٦٤	٦٤	٢٢٢	١٩٨٢/٨١
١١٢٤	٢٤٢	١	١٤	٢	٤٤	٧	٢٩	٢٠	٤	١٠	٤٠	٢٧	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤٨	١٩٨٢/٨١
١١٢٤	٨٢٢	١	٢٤	١	٢٢	-	-	-	٦	٥٧	٢٤	١٥٧	٢٤	٧٠	٦٢	٢٥٢	١٩٨٢/٨١

ويتبين لنا من خلال الجدول السابق ما يلي:

١- أن دفعة الخريجين والخريجات في العام الجامعي ١٩٧٧/٧٦ بعد مرور أربع سنوات من الدراسة في كلية التربية منذ بداية العام الجامعي ١٩٧٤/٧٣، بلغ عدد الخريجين والخريجات فيها من القطريين ٩٩ خريجاً بنسبة ٥٠%، بينما بلغ عدد الخريجين والخريجات ٩٩ خريجاً بنسبة ٥٠% من إجمالي عدد الخريجين ١٩٨ خريجاً.

٢- زيادة عدد الخريجين والخريجات في الدفعة الثالثة في العام الجامعي ١٩٧٩/٧٨ بعد تخريج الدفعات الأولى من كلية العلوم وكلية الإحصائيات والعلوم

الاجتماعية وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ليصل إلى ٢٣٠ خريجاً. كما أصبح عدد الخريجين والخريجات من القطريين ١٤٨ خريجاً بنسبة ٦٤,٣% بينما بلغ عدد الخريجين والخريجات من غير القطريين ٨٢ خريجاً بنسبة ٣٥,٧%.

٣- وصل عدد الخريجين والخريجات إلى ثلاثة أضعاف الدفعة التاسعة من العام الجامعي ١٩٨٦ / ٨٥ بعد تخريج الدفعة الأولى من كلية الهندسة بالإضافة إلى الكليات الأربع السابقة (التربية- العلوم- الانسانيات- الشريعة) ليصبح العدد ٧٧٤ خريجاً، و كان عدد الخريجين والخريجات من القطريين ٤٤٤ خريجاً بنسبة ٥٧,٤%، بينما كان عدد الخريجين والخريجات غير القطريين ٣٣٠ خريجاً بنسبة ٤٢,٦%.

٤- وصل عدد الخريجين والخريجات إلى ٩٣٤ خريجاً في الدفعة الثالثة عشر من العام الجامعي ١٩٨٩ / ٨٨ وجاءت الزيادة بعد تخريج الدفعة الأولى لكلية الإدارة والاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة أعداد الخريجين من الكليات الخمس السابقة نظراً لزيادة الاقسام والتخصصات الأخرى، فقد بلغ عدد الخريجين والخريجات من القطريين ٦٤٩ خريجاً بنسبة ٦٩,٥%، بينما بلغ عدد الخريجين والخريجات لغير القطريين ٢٨٥ خريجاً بنسبة ٣٠,٥%.

٥- وصل عدد الخريجين والخريجات إلى ٩٨٠ خريجاً في الدفعة السابعة عشر من العام الجامعي ١٩٩٣ / ٩٢، وجاءت الزيادة بعد تخريج الدفعة الأولى من الكلية التكنولوجية بالإضافة إلى الكليات الست السابقة، فقد بلغ عدد الخريجين والخريجات القطريين ٧٤٦ خريجاً بنسبة ٧٦,١%، وبينما بلغ عدد الخريجين والخريجات لغير القطريين ٢٤٦ خريجاً بنسبة ٢٣,٩%.

٦- وصل عدد الخريجين والخريجات إلى ١١٢٤ خريجاً في الدفعة التاسعة عشرة في العام الجامعي ١٩٩٥ / ٩٤، فقد بلغ إجمالي أعداد الخريجين والخريجات من القطريين ٩١٦ خريجاً في مختلف التخصصات بنسبة ٨١,٥% بينما بلغ إجمالي أعداد الخريجين والخريجات غير القطريين ٢٠٨ خريجاً بنسبة ١٨,٥%.

٧- نلاحظ أن هناك نمواً مطرداً في عدد الخريجين والخريجات بين العام الجامعي ١٩٧٧/٧٦ حيث بلغ عدد الخريجين في الدفعة الأولى ١٩٨ خريجاً، وبين العام الخارجي ١٩٩٥/٩٤ حيث بلغ عدد الخريجين في الدفعة التاسعة عشرة ١١٢٤ أى بلغ إعداده الخريجين ٦ أضعاف تقريباً، وهذا يرجع إلى زيادة عدد الكليات والأقسام والتخصصات المنبثقة منها، بالإضافة إلى أبناء العاملين المقيمين بدولة قطر، وطلاب المنح للدول العربية والإسلامية.

ومما سبق نلاحظ أن جامعة قطر اهتمت منذ إنشاء كليتي التربية عام ١٩٧٤/٧٣ بتكوين الكوادر القطرية في هيئة التدريس فيها، وتم اختيار عدد من خريجي الجامعات من العناصر القطرية، وتعيينهم في وظائف معيدين ومعيدات بأقسام الكلية. وقد تعاونت اليونسكو في المرحلة الأولى من الإنشاء مع وزارة التربية والتعليم وإدارة كليتي التربية للمعلمين والمعلمات في عمليات الإيفاد والإشراف على سبعة من المعيّدين الموفدين في بعثات للدراسات العليا بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، وذلك في إطار مشروع تعاون اليونسكو مع كلية التربية، وبلغ عدد البعثات ٣٤ بعثة في تخصصات تربوية وأكاديمية متنوعة خلال عام ١٩٧٨. وقد تولت وزارة التربية والتعليم مهام الإيفاد والإشراف الكامل على هذه البعثات.

وبعد إنشاء الجامعة وتطور عدد كلياتها إلى سبع كليات، وما صاحب ذلك من تطور في أعداد الموفدين في بعثات الدراسات العليا، رأت كل من الجامعة ووزارة التربية والتعليم أن تتولى الجامعة كافة الأوجه الإدارية والفنية والمالية الخاصة ببعثات الجامعة وفق خطة الجامعة في تأهيل كوادرها العلمية المختلفة.

وفي عام ١٩٨٢ شكل مجلس الجامعة لجنة خاصة للبعثات والمنح الدراسية من مهامها وضع السياسات والخطط لبعثات الجامعة والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها، كما أنشئت إدارة للبعثات في الجامعة لتتولى تنفيذ قرارات اللجنة، ومتابعة تنفيذ خطة البعثات، والقيام بمهام وإجراءات الإيفاد، ومتابعة المبعوثين بالتنسيق مع كليات الجامعة ومجالها.

وهكذا تطور عدد المبعوثين من المعيدين والمعيدات للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة تطوراً كبيراً، إذ وصل عددهم في العام الجامعي ١٩٩٢/٩١ إلى ١٣٥ مبتعثاً ومبتعثة من بينهم ٨٥ مدرساً مساعداً ومعيداً في التخصصات المختلفة بكليات الجامعة، إضافة إلى ٥٠ مبتعثاً ومبتعثة من الاخصائيين العلميين والإداريين بالجامعة^(٥٦).

يتبين مما سبق أن تاريخ التعليم العالي في قطر شهد ازدهاراً واضحاً في عهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي تبني مشروع إنشاء الجامعة، وبفضل متابعتة للفكرة والمشروع، وتوجيهاته ومتابعته المستمرة لخطوات التنفيذ ودفعه للتعليم العالي ليصبح تعليماً جامعياً حديثاً بأبعاده الكاملة وآفاقه الواسعة.

لقد بدأ التعليم الجامعي في قطر منذ افتتاح كليتي التربية للمعلمين والمعلمات عام ١٩٧٣، والتي تطورت أقسامها العلمية لتنشأ منها الكليات الأربع لجامعة قطر وهي: التربية، والانسانيات والعلوم الاجتماعية، والعلوم، والشريعة والدراسات الاسلامية عام ١٩٧٧، وتلا ذلك إنشاء كلية الهندسة عام ١٩٨٠، وكلية الادارة والاقتصاد عام ١٩٨٥، ثم الكلية التكنولوجية عام ١٩٩٠.

ومع نمو الجامعة وتطورها الكمي في إعداد الطلاب وهيئة التدريس، وكذلك تطور أعداد الخريجين، وتنوع برامجها الأكاديمية والعامة، والتوسع في أنشطتها المجتمعية، بدأ العمل على وضع خطة تفصيلية ومتطورة لتحقيق أهداف الجامعة وسياستها واستراتيجيتها العامة وتحويلها إلى برامج عمل تنفيذية لها جدواها الاقتصادي ومردودها الاجتماعي والثقافي.

هوامش الدراسة:

- (١) دولة قطر، كليتا التربية للمعلمين والمعلمات، تقرير شامل عن التعليم الجامعي في دولة قطر، الدوحة، ١٩٧٦، ص ١.
- (٢) جامعة قطر: النشأة والتطور، ط٢، الدوحة، جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ٨١
- (٣) جامعة قطر: النشأة والتطور، المرجع السابق، ص ٨٢
- (٤) حسين محمد جمعه المطوع، والسيد ناصر محمد الشيخ، التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٠، ص ٧٠٦
- (٥) دولة قطر، كليتا التربية للمعلمين والمعلمات، مرجع سابق، ص ٢.
- (٦) حسين محمد جمعه المطوع، والسيد ناصر محمد الشيخ، مرجع سابق، ص ٧٠٦.
- (٧) دولة قطر، كليتا التربية للمعلمين والمعلمات، مرجع سابق، ص ٤.
- (٨) حسين محمد جمعه المطوع، والسيد ناصر محمد الشيخ، مرجع سابق، ص ٧٠٧.
- (٩) حسين محمد جمعه المطوع، والسيد ناصر محمد الشيخ، مرجع سابق، ص ٧١٠.
- (١٠) حسين محمد جمعه المطوع، والسيد ناصر محمد الشيخ، مرجع سابق، ص ٧١٠-٧١٣.
- (١١) إدارة الفتوى والتشريع، وزارة العدل، مجموعة تشريعات قطر ١٩٦١ - ١٩٩٠، الدوحة، المجلد ٣، ص ١٥٩٥ - ١٥٩٩.
- (١٢) معدلة بالمرسوم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ - الجريدة الرسمية، العدد ١١، لسنة ١٩٨٨.
- (١٣) معدلة بالمرسوم القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية، العدد ١١، لسنة ١٩٨٦.
- (١٤) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية، العدد ٩، لسنة ١٩٨١.
- (١٥) أضيفت بالمرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ - الجريدة الرسمية، العدد ١١، لسنة ١٩٨٨.
- (١٦) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية، العدد ٩، لسنة ١٩٨١.
- (١٧) معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٧ - الجريدة الرسمية، العدد ١١، لسنة ١٩٨٧.

- (١٨) جامعة قطر: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص ٦١ - ٦٢.
- (١٩) دولة قطر، قرار أميري رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ الخاص بتعيين مدير لجامعة قطر، الدوحة بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٧٨.
- (٢٠) نورة خليفة عبدالله تركي السبيعي، دور جامعة قطر في تلبية احتياجات المجتمع القطري من القوى البشرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية البنات، قسم اصول التربية، ١٩٨٩، ١٠٨ - ١٠٩.
- (٢١) دولة قطر، قرار أميري رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٠ الخاص بتعيين مساعد مدير جامعة قطر، الدوحة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٨٠.
- (٢٢) جامعة قطر: النشأة والتطور، الدوحة، مرجع سابق، ص ٥٣.
- (٢٣) دولة قطر، قرار أميري رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بتعيين أمين عام لجامعة قطر، الدوحة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٨٠.
- (٢٤) دولة قطر، قرار إداري رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨، بتعيين عمداء الكليات ومديري مراكز البحوث، الدوحة بتاريخ ٨ أبريل ١٩٧٨.
- (٢٥) نورة خليفة عبدالله تركي السبيعي، مرجع سابق، ص ١١٢.
- (٢٦) جامعة قطر: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص ٥٥.
- (٢٧) التعليم في قطر.. نهضة وطن قوامها الإنسان، جريدة العرب، الدوحة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ على الرابط <http://www.alarab.qa/story/221667>
- (٢٨) نورة خليفة عبدالله تركي السبيعي، مرجع سابق، ص ١١٣.
- (٢٩) جامعة قطر، دليل جامعة قطر لعام ٨٠ / ١٩٨١، الدوحة، ١٩٨١، ص ٩٣ - ٩٤.
- (٣٠) جامعة قطر، دليل جامعة قطر لعام ٨٠ / ١٩٨١، ص ٣٢٣.
- (٣١) نورة خليفة عبدالله تركي السبيعي، مرجع سابق، ص ١١٥.
- (٣٢) جامعة قطر، دليل كلية الإدارة والاقتصاد العام الدراسي ٨٧ / ١٩٨٨، الدوحة، المطبعة الأهلية، ١٩٨٨، ص ١٣.
- (٣٣) جامعة قطر: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص ١٩٩ - ٢٠٠.
- (٣٤) دولة قطر، مادة رقم ٢٨ من قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء جامعة قطر، الدوحة، ٨ يونيو ١٩٧٣.

- (٣٥) دولة قطر، مادة رقم ٢٩ من قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء جامعة قطر، الدوحة، ٨ يونيو ١٩٧٣.
- (٣٦) صدر القرار الأميري رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء مجلس الامناء الاستشاري لجامعة قطر ويحدد هذا القرار تشكيل المجلس واختصاصاته وأسلوب عمله، ونظام اجتماعاته وجلساته وإصدار توصياته.
- (٣٧) نورة خليفة عبدالله تركي السبيعي، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- (٣٨) جامعة قطر: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص ٥٢.
- (٣٩) دولة قطر، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم ٢٦ بشأن تشكيل المجلس الأعلى لكليتي التربية، الدوحة ٢ نوفمبر ١٩٧٥.
- (٤٠) دولة قطر، مادة رقم ٦ من قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء جامعة قطر: انظر مجموعة تشريعات قطر ١٩٦١-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ١٥٩٦.
- (٤١) دولة قطر، مادة رقم (٦) من قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ بإنشاء جامعة قطر.
- (٤٢) جامعة قطر: النشأة والتطور، ط ٢، الدوحة، جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ٥١.
- (٤٣) نورة خليفة عبدالله تركي السبيعي، مرجع سابق، ص ١٢٤.
- (٤٤) نورة خليفة عبدالله تركي السبيعي، مرجع سابق، ص ١٢٥.
- (٤٥) جامعة قطر، التقرير الاحصائي السنوي، العام الجامعي ١٩٩٣ / ١٩٩٤، الدوحة، إدارة الشؤون الثقافية، قسم الاحصاء والمعلومات، ١٩٩٤، ص ٤٣.
- (٤٦) جامعة قطر، دليل الخريجين: الدفعة الرابعة والعشرون، الدوحة، ٢٠٠١، ص ٢٠.
- (٤٧) جامعة قطر، النشأة والتطور، مرجع سابق، ص ٦٦.
- (٤٨) جامعة قطر، دليل الخريجين، الدفعة الرابعة والعشرون، مرجع سابق، ص ٢٠.
- (٤٩) جامعة قطر: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص ٦٩.
- (٥٠) جامعة قطر: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص ٧٤.
- (٥١) جامعة قطر: النشأة والتطور، المرجع السابق، ص ٧٥.
- (٥٢) جامعة قطر: النشأة والتطور، المرجع السابق، ص ١٣٩.
- (٥٣) جامعة قطر: النشأة والتطور، المرجع السابق، ص ١٦٠.

- (٥٤) دليل الخريجين، الدفعة الرابعة والعشرون، مرجع سابق، ص٢٧.
- (٥٥) جامعة قطر: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص٧١-٧٥.
- (٥٦) دليل الخريجين، الدفعة الرابعة والعشرون، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩ .
- (٥٧) جامعة قطر: النشأة والتطور، مرجع سابق، ص٧١.
- (٥٨) دليل الخريجين، الدفعة الرابعة والعشرون، مرجع سابق، ص ٧٢